

وأنت لمان
عم تستنى الأسعار
الجبرية للسندويش



تثبيت العاملين المؤقتين لذوي الشهداء عقود التشغيل وزيرة الشؤون: ندرس مع التنمية الإدارية باقي أنواع عقود العمال

محمود الصالح

أصدر رئيس الجمهورية بشار الأسد أمس المرسوم التشريعي رقم ١ لعام ٢٠١٨ القاضي بتعديل العمل بأحكام المرسوم التشريعي رقم ٤ لعام ٢٠١٧ لمدة سنة إضافية تبدأ من تاريخ انتهاء العمل بأحكامه.

ونص المرسوم التشريعي رقم ٤ لعام ٢٠١٧ على جواز تثبيت العاملين المؤقتين بموجب عقود سنوية من ذوي الشهداء وعقود تشغيل الشباب وحدد شروط تثبيت العامل المؤقت بأن يكون يعمل ذي طبيعة دائمة ومضى على استخدامه أو التعاقد معه بشكل مستمر من تاريخ صدور المرسوم مدة ستة في الجهة التي يعمل لديها باستثناء شركات ومؤسسات الإنشاءات العامة التي يشترط أن يكون قد تم استخدامه أو تعاقد معها لمدة سنتين بشكل دائم، ويتم تثبيت العاملين المشمولين بأحكام المرسوم على الملأ في حال توفر الشاغر وفي حال عدم توفره يتم تثبيتهم على شاغر محدث حكماً لهذه الغاية.

عن أهمية تعديل العمل بهذا المرسوم أدلت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ريمه القاري بتصريح خاص لـ «الوطن»، قالت فيه: صدر هذا المرسوم بتعديل العمل بالمرسوم التشريعي رقم ٤ لعام ٢٠١٧ نظراً لعدم كفاية المدة التي حددها المرسوم لإنجاز جميع أعمال التثبيت المطلوبة وحتى يتم إعطاء الفرصة للتنفيذ العلمي، وأقترحنا أن يكون التعديل لتحقيق الغاية التي صدر من أجلها المرسوم، وتعمل حالياً مع وزارة التنمية الإدارية لمعالجة باقي أنواع العقود للوصول إلى حلول بخصوصها، وكذلك هناك بعض الوزارات تجري مسابقات لنفس الأشخاص.. وبيّنت القاري أنه تم خلال الفلّين الأول والثاني لصدور المرسوم التشريعي رقم ٤ إنجاز ما يقرب من ١٠ آلاف عملية تثبيت للمستفيدين منه وقد أخذنا هذا الرقم كمؤشر فقط، مضيفة: الحقيقة أننا نريد أن يحقق المرسوم الغاية المرجوة منه وهو الوصول إلى ما يقارب ٤٠ ألف مستفيد لأن في ذلك تحقق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي لعائلات هؤلاء المتعاقدين وخاصة بالنسبة لذوي الشهداء وعقود تشغيل الشباب، ويهدف تحقيق السرعة المطلوبة تم وضع تعليمات تنفيذية واضحة وسهلة التطبيق ولا توجد أي عقبات تعترض عمليات تنفيذ هذا المرسوم.

وعن مصير تعديل قانون العمل الخاص رقم ١٧ أكتت الوزارة أن هناك لجنة برئاستها قامت بسلسلة من الاجتماعات شارك فيها أطراف العمل الثلاثة الحكومة والقطاع الخاص واتحاد العمال وتم وضع مؤشرات واضحة ونقاط أساسية للتعديل الهدف منها تطوير القانون ١٧ وتسهيل إجراءات التطبيق العملي للقانون كما تم بحث نقاط هامة منها موضوع التسريح التعسفي وحالات تطبيقية إضافة لفقرات أخرى من القانون.

«خلف الرازي» إلى المحافظات كافة

إحداث مناطق تنظيمية في الوحدات الإدارية في المحافظات على غرار خلف الرازي في دمشق

مشروع قانون تعديل المرسوم «٦٦» في مجلس الشعب لتعميمه على المحافظات < تطبيقه اختياري بحسب تقرير الوحدة الإدارية في المنطقة

وأكد المشروع أن الوحدة الإدارية تحل نققات التخطيط والدراسات وتنفيذ البنى التحتية والمرافق العامة وتعويزات الإخلاء وإتلاف المزروعات إضافة إلى بدلات الإيجار المستحقة للشاغرين وأجور المثل ونققات البيع بالمزاد العلني وتعويزات اللجان وأجور الخبراء والمتعاقدين وقيم العقود المبرمة لتنفيذ الأعمال المساحية والفنية والمكافآت والفوائد المصرفية وجميع النفقات اللازمة لإنجاز المنطقة التنظيمية والحفاظ عليها وتطوير الوحدة الإدارية وازدهارها.

وأكد المشروع أن الوحدة الإدارية تلزم بتأمين السكن البديل للشاغرين المستحقين للسكن البديل خلال مدة لا تزيد على أربع سنوات من تاريخ الإخلاء الفعلي إضافة إلى إعطاء الأفضلية لشاغلي المنطقة التنظيمية وغير المستحقين للسكن البديل بتخصيصهم بمساكن عند توفرها بعد استكمال تخصيص المساكن لمستحقي السكن البديل.

ونص المرسوم على إعطاء الأفضلية أيضاً لأصحاب المحلات التجارية التي تم إخلاؤها في المنطقة التنظيمية لشراء أو استئجار المحلات التجارية التي تبنيها بالاعتراضات الواقعة على القرارات النهائية للجنة والمتعلقة بعدم مراعاة الأسس القانونية للتقدير، مؤكداً أن الاعتراض لا يوقف إجراءات تنفيذ المرسوم، وأوضح المشروع أن الوحدة الإدارية تعد دراسات متكاملة للبنى التحتية بالاستفادة من بيوت الخبرة المختصة وتنفيذ المرافق العامة والبنى التحتية من طرقات وأرصفة وحدائق وملعب ومياه وصرف صحي وكهرباء واتصالات وغيرها من الخدمات وإصلاحها إلى المقاسم المحفوظة على أن تعود ملكية هذه المرافق إلى الوحدة الإدارية.



المشروع نص على أن الوحدة الإدارية تنظم بمرسوم بناء على اقتراح وزير الإدارة المحلية

والدعوى المرفوعة له وعليه. وأوضح المشروع أنه يجوز لأقرب أصحاب الحقوق حتى الدرجة الرابعة أو بموجب وكالة قانونية ممارسة الحقوق المشار إليها، مؤكداً أنه يشترط في رئيس اللجنة وأعضائها ألا يكونوا أقرباء حتى الدرجة الرابعة أو أية صلة أو مصلحة قانونية أو مالية مع أصحاب الحقوق. ولفت المشروع إلى أن اللجنة تراعي القيمة الحقيقية للمقرات قبل تاريخ صدور المرسوم إحداث المنطقة التنظيمية على أن يسقط من الحساب كل ارتفاع طرأ على الأسعار نتيجة إحداثها أو الضاربات التجارية إذا كان هذا الارتفاع بالقيمة لا يبرر ارتفاعاً ممتدلاً في المناطق المجاورة مع الأخذ بالحسبان حين التقدير قيمة ضبوط وكهرباء واتصالات وغيرها من الخدمات الأرض وما عليها من أبنية وإنشاءات وقربها من مركز الوحدة الإدارية واتصالها

محمد منار حميجو
أحالت وزارة الإدارة المحلية والبيئة تعديل مشروع مرسوم «٦٦» الصادر في عام ٢٠١٢ إلى مجلس الشعب لمناقشته والذي تضمن تعديل العديد من موادها لتعميمه على المحافظات الأخرى بعدما كان مقتصر على مدينة دمشق وبالتحديد في منطقة خلف الرازي في كفرسوسة.

ونص المشروع الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه أنه يصدر بمرسوم بناء على اقتراح وزير الإدارة المحلية رقم ١٠٧ الصادر في عام ٢٠١١، موضحاً أنه يتم ذلك استناداً إلى دراسات ومخططات عامة وتفصيلية مصدقة وذات جدوى اقتصادية.

وأوضح المرسوم أنه تطلب من الوحدة الإدارية خلال مدة أسبوع من تاريخ صدور مرسوم إحداث المنطقة التنظيمية من المصالح العقارية ومديرية السجل المؤقت إعداد جدول أسماء أصحاب العقارات على أن تكون مطابقة للسجل العقارية على السجل الرقمي منضمته الإشارات المونة على صحتها، مؤكداً أنه يتم تأمين الجداول خلال مدة أقصاها خمسة وأربعين يوماً من تاريخ تسجيل الوحدة الإدارية لديها. وبين المشروع أن رئيس الوحدة الإدارية يشكل لجنة أو أكثر خلال شهر من تاريخ صدور مرسوم إحداث المنطقة التنظيمية لمهمة توصيف عقارات المنطقة وتنظيم ضبوط مفصلة بمحتوياتها، وتجري مسحاً اجتماعياً للسكان في المنطقة ولها أن تستعين بالصور الفضائية والجوية للاستناد إليها في عمل اللجنة واللجان الأخرى.

تغييرات في السياحة تطول مديرين مركزين

الوطن

أجرى وزير السياحة بشر يازجي عدة تغييرات طالت عدداً من المديرين المركزيين في الوزارة، وتضمنت القرارات تعيين زياد بدور مديراً لمديرية المشروعات السياحية بدلاً من دارين محمد، وتعيين شيرين حميد مديرة للتنمية الإدارية والموارد البشرية بدلاً من إياد سلامة. كما تم تعيين أمين فلاح مديراً للخدمات بدلاً من يوسف الناصر، وتعيين فيصل موازيني مديراً للشرطة السياحية الذي كان شاغراً، كما تم تعيين وليد زوزو معاوناً لمدير المشروعات السياحية بعد أن تم إنهاء تكليفه من إدارة النافذة الواحد في الوزارة، وستتم تعيين مدير جديد خلال أيام.. وفي تصريح لـ «الوطن» قال يازجي: إن هذه التغييرات جاءت بعد عملية تقييم وقياس للأداء تم بموجبها تعيين مديرين جدد بما يساهم في الارتقاء بمستوى العمل بشكل أكبر، وبت دماء جديدة في المديرات وتقديم الأداء الأفضل. وأشار إلى أن بدور كان مديراً للبيئة وقبيلها مديراً للمدينة الصناعية في عرا، وقدمت حميد من وزارة التنمية الإدارية، أما فلاح فكان يشغل مدير معهد ساروجا، والموازيني كان مديراً لجمعيات السياحة والإصطياف.

أهالي تجمع حبرية ينتظرون الكهرباء منذ ٣ سنوات

القطيطة - الوطن

عاد أبناء القسم الجنوبي في تجمع حبرية الذي يضم أحياء سيدي مدرك وغربة والمطبعة إلى منازلهم بعد أن طهرها الجيش وحررها من رجس العصابات الإرهابية المسلحة في عام ٢٠١٤، ومنذ ذلك التاريخ والأهالي يأملون بتأمين التيار الكهربائي للتجمع. وقد تم توجيه عدد من الكتب آخرها كتاب رئيس بلدة تجمع حبرية إلى محافظة القطيطة ومراسلات محافظ القطيطة لوزير الكهرباء والاتصال والتواصل المباشر مع إدارة الكهرباء لتزويد قسم حبرية السيد زينب بالحوالات الكهربائية اللازمة لزم تأمين التيار الكهربائي لأبناء محافظة القطيطة المقيمين في القسم الجنوبي في كل تجمعات التارنج تتبع إلى شركة حبرية ريف دمشق. رئيس المكتب الفني في بلدية تجمع حبرية ناصر موسى أكد أنه تم إنجاز شبكة التوتّر المتوسط بالتجمع وقسم من شبكة التوتّر المنخفض وقامت شركة كهرباء بتركيب محولتين بالتجمع أوامر العام الماضي، ولكن كما يقول المثل «يا فرحة ما اكتملت» إذ لم يتسوّع تلك المحولتين لضغط الاستمرار ما أدى إلى خروجها من الخدمة ومضى على ذلك أكثر من عشرة أيام وأبناء التجمع في الأحياء الثلاثة من دون كهرباء.. وأشار موسى إلى أن التجمع يحتاج إلى ٤ محولات كهربائية إضافية إلى إصلاح وصيانة المحولتين اللتين خرجتا من الخدمة. وطالب محافظ القطيطة أحمد شيخ عبدالقادر وزير الكهرباء بالإيعاز إلى شركة كهرباء ريف دمشق للإسراع بتزويد قسم حبرية السيد زينب بالحوالات الكهربائية اللازمة وتركيبها ووضعها بالخدمة لتأمين التيار الكهربائي لأبناء تجمع حبرية في أحياء سيدي مدرك وغربة والمطبعة ومتابعة تأمين شبكة التوتّر المنخفض لتأمين التغذية الكهربائية للمواطنين.

خلافات بين مدينة طرطوس ومستثمري المباني الخدمية على الشاطي

طرطوس - الوطن

أحكام المادة ٢١ منه تقدمت باعتراض على قرار زيادة البديل لأن ضرراً مادياً جسيماً أصابنا بسبب تأخر مجلس المدينة في توفير الخدمات اللازمة للبدء باستثمار المبني وما ينتج عن ذلك من أضرار مادية تلحق بنا ولاسيما أننا لم نصل إلى البدء باستثمار المبني إلا منذ مدة لا تتعدى إلى ثلاث سنوات وعلى الرغم من هذا سعينا لأن تكون إيجابيين من أجل بدء العمل محتفظين في الوقت الحالي بحقنا بإقامة دعوى محتفظين بحقوقنا ومخالفًا للأنظمة والقوانين الناظمة للعمال بها والتي تحكم العلاقة بيننا وهو يخالف مضمون العقد الموقع بيننا لذلك نؤكد تمسكنا بحقنا وفق القانون ووفق العقد المبرم والناظم للعلاقة القانونية بيننا وبينهم وتنتمي المساعدة في طي القرار واعتباره كأن لم يكن محتفظين بحقنا بإقامة الدعوى المناسبة عن طريق القضاء الإداري المختص لإضافتنا. رداً على هذه الشكوى أجابنا مجلس المدينة بكتاب خطي مذيّل بتوقيع كل من رئيس دائرة الأملاك ومدير الشؤون الفنية ومدير المدينة ورئيس مجلس المدينة القاضي محمد زين جاء فيه أنه تم التعاقد مع السيد ياسر إبراهيم موسى وفق العقد رقم ١٩٦ لعام ٢٠٠٩ لاستثمار المبني الخدمي /C/ على الكورنيش البحري وحرصاً من المدينة على حسن سير الاستثمار وحق المستثمر تم تسوية مدة التأخر في تنفيذ الاستثمار ووضعه في الاستثمار الفعلي عن المدة التي تم فيها التأخير.

زاد مجلس مدينة طرطوس في شهر آب ٢٠١٧ بدلات الاستثمار على مستثمري المباني الخدمية على الكورنيش البحري التي تبني (مطعم غلاكي- مطعم سيدون- مطعم سوان- مطعم البجعة) وفور ذلك تقدم هؤلاء بالاعتراض على هذه الزيادة مخالفتهم من وجهة نظرهم بنود العقد والقانون ٥١ وللأضرار التي سلتحق بهم جراء ذلك.. وقد وصلت مكتب صحيفتنا شكوى بهذا الخصوص نشرها ونشر رد مجلس المدينة عليها مع تعقيب لأحد الحامين. يقول المستثمر ياسر إبراهيم موسى (مستثمر المبني الخدمي /C/ الكورنيش البحري - مطعم غلاكي) وهو نموذج عن الثلاثة الآخرين: وجه رئيس مجلس مدينة طرطوس البتة كتاباً يتضمن تليغنا بضمون قرار المكتب التنفيذي لمجلس المدينة بخصوص تعديل البديل السنوي للعقد المبرم معنا لاستثمار المبني بحيث يصبح البديل ٦ ملايين ليرة سورية مع الزيادات الواجبة بالبعد نقسها إن هذا القرار جاء مخالفاً لنظام العقود الموحد الصادر بالقانون رقم ٥١ لعام ٢٠٠٤ ولاسيما أحكام المادة ٨٣ منه وقد جاء مخالفاً لحضر لجنة المزارع العلني المسجلة برقم ١٤٤٨٢ تاريخ ٢٠٠٩/٨/٢٠ ومخالفاً لأحكام العقد رقم ١٩٦ لعام ٢٠٠٩ المبرم بيني وبينهم فيما يتعلق باستثمار المبني. وأضاف موسى: التزامنا منا بأحكام العقد رقم ١٩٦ لعام ٢٠٠٩ والمبرم بيني وبينهم ولاسيما

قبائبي لـ «الوطن»: امتحانات الكليات التطبيقية خلال أيام.. وتأمين جميع المستلزمات

١٥٠ ألف طالب إلى امتحانات جامعة دمشق والبدء بدء كليات

فاهد بك الشريف

إضافة إلى التعامل ببروتية مع الطلاب وخلق الجو المناسب لتقديم الامتحانات دون أي مشكلات، علماً أنه تم تقسيم الموظفين إلى أقسام للرصد والعمل الإداري والتسجيل، مع ضرورة حضور الأساتذة خلال عملية الرصد الامتحانية، مشيراً إلى إجراء جولات يومية على الامتحانات لمتابعة حسن تطبيق التعليمات الامتحانية من الجميع، والتركيز على دخول القاعات بالوقت المحدد وتوزيع الأوراق ضمن المواعيد المخصصة، وتبني الطلاب لأكثر من مرة قبل اتخاذ أي إجراء، والتحذير من منع إدخال الجوالات مع الطلاب، إضافة إلى الرقابة المشددة لمنع أي حالات غش يمكن أن تحدث.



انطلقت أس صافرة بدء الامتحانات في جامعة دمشق في كليات الآداب والعلوم الإنسانية والاقتصاد والحقوق والتربية، وذلك بعد اتخاذ جميع الإجراءات وتأمين المستلزمات لسير الامتحانات بالشكل المطلوب على صعيد القاعات والكادر المختص المشرف على الامتحانات، لتتبعها بعد ذلك امتحانات الكليات التطبيقية بعد ١٠ الشهر الجاري. وبين رئيس جامعة محمد ماهر قبائبي لـ «الوطن» أن عدد الطلاب الذين يتقدمون إلى امتحانات جامعة دمشق يتجاوز ١٥٠ ألف طالب وطالبة بمن فيهم الطلاب المستوفون وفروع جامعة دمشق في درعا والسويداء والقطيطة، منوهاً بتأمين جميع المستلزمات الامتحانية من دون أي موقفات. كما لفت رئيس الجامعة إلى التوجيه بالبدء بالامتحانات الكبيرة وحسب حسب وضع كل كلية من الكليات وأعدادها، على أن يتم انطلاق امتحانات الكليات التطبيقية خلال أيام، علماً أنه تم الكليات من الكليات توفير مختلف التجهيزات وتهيئة الوضع المناسب للأعداد الكبيرة.. ولقمت الشعال إلى

ضبط حالة غش وحيدة أمس، مؤكداً أنه تم الاجتماع في مجلس الكلية وإعطاء التعليمات اللازمة للموظفين والكادر التدريسي للتعامل مع الطلاب، عبر منع خروج أي موظف أو مراقب من القاعة، وأن تكون سلامة التصحيح دقيقة ومطبوعة ومتشجرة على الإنترنت، مضيفة: إن الكلية تضم ٢٢ موظفاً و٣٥٠ عضو هيئة تدريسية. ونوهت الشعال بالاعتماد على طلاب الدراسات العليا في الرقابة على الامتحانات، مع التزام أبناء ورؤساء الامتحانات بنسبة كبيرة.